

كتاب
الوقف

obeikandi.com

كتاب الوقف

أخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عبيد بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن عمر بن الخطاب ملك مائة سهم من خير اشتراها ، فأتى رسول الله ﷺ فقال : إني أصبت مالا لم أصب مثله قط ، وقد أردت أن أتقرب به إلى الله تعالى ، فقال : « حبس الأصل وسلم الثمرة » .

وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا ابن حبيب القاضي : وهو عمر بن حبيب ، عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن عمر قال : يا رسول الله ، إني أصبت من خير مالا لم أصب مالا قط أعجب إليّ وأعظم عندي منه ، فقال رسول الله ﷺ : « إن شئت حبست أصله وسلمت ثمرته » فتصدق به عمر بن الخطاب ثم حكى صدقته به .

وقد رواه الشافعي في القديم عن رجل ، عن ابن عوف قال : فتصدق بها عمر : أن لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث ، وتصدق بها في الفقراء وفي القريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول منه . قال ابن عوف : فحدثت به ابن سيرين فقال : غير متائل مالا .

هذا حديث صحيح ، متفق عليه . أخرجه الجماعة إلا مالكا (١) .

أما البخاري : فأخرجه عن قتيبة ، عن محمد / بن عبد الله الأنصاري ، عن ابن ٩٠/أ
عون ، وعن مسدد ، عن يزيد بن زريع ، عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى ، عن سليم بن أخضر ، وعن أبي بكر ابن أبي شيبة ، عن أبي زائدة ، وعن إسحاق بن أزهر ، عن ابن عمر ، عن عمر .

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد ، عن يزيد بن زريع ، وبشر بن المفضل ، وعن يحيى بن عون .

وأما الترمذي : فأخرجه عن علي بن حجر ، عن إسماعيل بن إبراهيم ، عن أبي داود الجفري عمر بن سعد ، عن الثوري ، عن ابن عون ، وفي بعض طرقه : عن ابن

(١) البخاري في الشروط (٢٧٣٧) ، ومسلم في الوصية (١٦٣٢/١٥) ، وأبو داود في الوصايا (٢٨٧٨) ،
والترمذي في الأحكام (١٣٧٥) .

عمر ، عن عمر .

قوله : «مائة سهم» يريد : مائة نصيب من الأنصاء التى قسمت عليها خير؛ لأن النبى ﷺ لما فتح خير قسمها على الغارمين يومئذ ، فأصاب كل إنسان سهماً يخصه ، فكان عمر قد حصل له مائة سهم من تلك السهام بالقسمة والابتياح .

والمال يقع على الإبل والبقر والخيول والغنم والملك والشجر والأرضين ، وعلى الذهب والفضة ، فهو يطلق على الجميع .

وقوله : «حبس الأصل» : أى اجعله حبساً ووقفاً بحيث يكون ذلك باقية خالدة لا يتطرق إليها طريق من طرق التصرفات التى تنقل الملك كالبيع والإقرار والهبة وغير ذلك من الأنواع . وأصل الحبس : المنع الذى هو ضد النحلة . والحبس بالضم : الوقف ، وحبس شدد للتكثير .

وقوله : «وسبل الشجرة» : أى اجعلها فى سبيل الله . والسبيل : الطريق ، يُذكر بـ ٩٠/ب ويؤنث . وقوله : «ثم حكى صدقته» : يريد به / كيفية صدقته بهذا المال ، وهو ما رواه فى القديم .

وقد أخرجه أبو داود فى السنن مبسوطاً عن سليمان بن داود المهري ، عن ابن وهب ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد قال : نسخ أبو عبد الحميد بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب صدقة عمر بن الخطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث : أن ثمناً وصِرمَةً بن الأكوع والعبد الذى فيه ومائة سهم التى بخير ورقيقه الذى فيه ، والمائة التى أطعمه فيه محمد ﷺ بالوادى ، تليه حفصة ما عاشت ، ثم يليه ذو الرأى من أهلها ، أن لا يباع ولا يشتري ، ينفقه حيث رأى فى السائل والمحروم وذى القربى ، ولا حرج على وليه إن أكل وأكل أو اشترى رقيقاً منه (١) .

وقد روى عبد العزيز بن المطلب ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر فى هذه القصة قال : فقال له النبى ﷺ : « تصدق بشجرة واحبس أصله لا يباع ولا يورث ولكن ينفق ثمره » فتصدق به عمر .

وفى هذا دلالة على أنه إن ما شرطه عمر فى كتاب صدقته إنما أخذه من رسول الله ﷺ .

وفى رواية أبى داود ألفاظ تحتاج إلى بيان .

القربى : القرابة من النسب والصهر . والرقاب : المكاتبون الذين يشرون أنفسهم من مواليتهم ليعتقوا . وفى سبيل الله : هو الجهاد . وابن السبيل : المنقطع به من المسافرين . والمتائل : الذى يأخذ أصل المال ، من التأثيل الفاضل ، يريد غير آخذ أصل هذا المال ، إنما ينتفع بثمرته . وتمع بفتح الثاء المثناة / وسكون الميم وبالغين ١/٩١ المعجمة : اسم لذلك المال الموقوف .

وقوله : «فما عفا منه» : أى ما حصل من ثمره من العفو : الزيادة ؛ لأن الثمرة زيادة على الأصل . والمحروم : الذى لا يسأل تعففاً ، وقيل : من يظن أنه غنى فيحرم الصدقة ، وقيل : الذى يكاد يكسب ، وقيل : الذى لا سهم له فى الغنيمة ، وقيل : المصاب بثمره أو زرعه . والحرج : الإثم والضيق . وولى : الذى يتولاه ويتصرف فيه . وقوله : «إن أكل أو أكل» : أى أكل بنفسه أو أطعم غيره ، فعده بالهمزة ، والرقيق : العبد .

والذى ذهب إليه الشافعى رحمته الله : أن ملك الواقف يزول عن الملك الموقوف . وحكى عن ابن شريج أنه خرج فيه قولاً آخر : أنه لا يزول ملكه عن الواقف ، وإليه ذهب مالك لحديث عمر ؛ فإنه قال : حبس الأصل وسبل الثمرة ، وليس حجة ؛ فإن حبس الأصل إنما هو وقفه والمنع من التصرفات فيه إلا بطريق الوقف كما قلنا .

وقد اختلف أصحاب الشافعى رحمته الله فيمن ينتقل الملك إليه إذا وقف الواقف فقال قوم : ينتقل إلى الله تعالى قولاً واحداً ؛ لأنه لا مالك له ، وإنما منفعته لمن وقف عليه قولاً واحداً . وقال قوم : فيه قولان ، يعنون هذين القولين ؛ لأن كلام الشافعى فى موضعين من كتبه يدل على القولين .

وليس من شرط الوقف القبض ، ولا حكم الحاكم به ، وبذلك قال عامة الفقهاء . وقال أبو حنيفة : الوقف لا يلزم المجردة وللواقف الرجوع فيه ، وإذا مات رجع فيه ورثته إلا أن يوصي به أو يحكم به حاكم فيلزم . وحكى عن على ، وابن مسعود ، وابن عباس مثل قوله .

وقال الشافعى رحمته الله : والصدقات المحرمات التى يقول لها بعض الناس يوقف عند / [المتصدق ولا تباع . وهذه الصدقات] ^(١) بمكة والمدينة من الأمور المشهورة العامة التى ١/٩١ ب

(١) ما بين المعقوفتين بياض بالمخطوطة ، وقد أثبتناه من معنى قول الشافعى فى الأم ، فى الأحباس .

لا يحتاج فيها إلى نقل خبر الخاصة ، وصدقة رسول الله ﷺ بأبى وأمى قائمة .
وصدقة عثمان والزبير قريب منها . وصدقة عمر بن الخطاب قائمة ، وصدقة عثمان ،
وصدقة على وصدقة فاطمة بنت رسول الله ﷺ بالمدينة وأعراضها . وصدقة الأرقم بن
أبى الأرقم ، والمسور بن مخرمة بمكة ، وصدقة جبير بن مطعم ، وصدقة عمرو بن
العاص بالرهط من ناحية الطائف ، وما لا أحصى من الصدقات المحرمات لا يبعن ولا
يوهن بمكة والمدينة .

وقد بلغنى أن أكثر من ثمانين رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار
تصدقوا بصدقات محرمات موقوفات ، وقد ورث كل من سميناه ورثة فيهم المرأة العربية
الحريصة على أخذ حقها من تلك الأموال ، وعلى بعض ورثتهم الديون التى يطلب
أهلها أموال من عليه ديونهم ليلبغ له فى حقه ، وفيهم من يحب بيع ماله فى الحاجة ،
ويحب بيعه لينفرد بمال لنفسه ويحب قسمه ، فأنفذ الحاكم ما صنع أصحاب رسول الله
ﷺ من ذلك ، ومنعوا من طلب قسم أصولها أو بيعها من ذلك بكل وجه .

وقال الشافعى : لما سأل عمر رسول الله ﷺ عن ماله فأمره أن يحبس أصله
ويسبل ثمره دل ذلك على إجازة الحبس ، وعلى أن عمر كان يلى حبس صدقته
ويصدق ثمرها بأمر النبى ﷺ لا يليها غيره . قال : فيحتمل قوله ﷺ : « حبس
أصلها وسبل الثمرة » اشترط ذلك / والمعنى الأول أظهر منها . وعليه من الخبر دلالة
أخرى وهى : إذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس ، أفيعلمه حبس الأصل وسبل الثمرة
ويدع أن يعلمه أن يخرجها من يديه إلى من يليها عليه ولمن حبسها عليه ؟ لأنها لو
كانت لا تتم إلا بذلك كان هذا أولى أن يعلمه إياه .

١/٩٢

قال الشافعى : ولم يزل عمر بن الخطاب المصدق بأمر رسول الله ﷺ يلى فيما
بلغنا صدقته حتى قبضه الله ، ولم يزل على بن أبى طالب يلى صدقته بينبع حتى لقى
الله ، ولم تزل فاطمة تلى صدقتها حتى لقيت الله تعالى ، وأخبرنا بذلك أهل العلم
من ولد على وفاطمة وعمر رضي الله عنهم ، ومواليهم . ولقد حفظت الصدقات عن عدد كثير
من المهاجرين والأنصار ، لقد حكى لى عن عدد كثير من أولادهم وأهلهم أنهم لم
يزالوا يلون صدقاتهم حتى ماتوا ، ينقل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه ،
وإن أكثر ما عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات لكما وصفت ، وإن نقل الحديث فيها
لتكليف وإن قد كنا قد ذكرنا بعضه .

والذى روى عن ابن شهاب : أن عمر بن الخطاب قال : لولا أنى ذكرت صدقتى

لرسول الله ﷺ ونحو هذا لرددتها فهو منقطع لا تثبت به حجة ، ومشكوك في متنه ، لا يدري كيف قاله ، والظاهر فيه مع ما روينا فيه عن النبي ﷺ أنه لولا ذكرى إياها لرسول الله ﷺ وأمره إياي بتحسيس أصلها ، وقوله : لا يباع ولا يوهب ولا يورث لرددتها ؛ لكنه لما شرع في الوقت بسبب سؤالى ما شرع فلا سبيل إلى ردها ، والأشبه نعم إن كان هذا صحيحه أنه لعلّه أراد ردها إلى سبيل آخر من سبيل الخير فقال : / لولا ٩٢/ ب أنى ذكرتها له وأمرنى بما شرطت فيها لرددتها إلى سبيل آخر ، إذ لم يتحدد له ضرورة إلى ردها إلى مكة ، ولا زهادة في الخير ؛ بل كان يزداد على عمر الأيام حرصاً على الخيرات ورغبة في الصدقات وزهادة في الدنيا ، فلا يصح مثل هذا عن عمر على الوجه الذى عارض به من يدعى تسوية الأخبار على مذهبه بما أشرنا إليه من الأخبار الثابتة التى انقاد لها أبو يوسف القاضى ، وترك بها قول من خالفها ، وتبعها محمد ابن الحسن ؛ إلا أنه شرط فى لزومها القبض . والله أعلم .

وقد عاد الشافعى رحمه الله ، فأخرج هذا الحديث فى «كتاب البحيرة» عن سفيان ، عن عبيد الله بن عمر بالإسناد الأول ، وسبب تخريجه إياه فى «كتاب البحيرة» أنه قال : قال لى قائل : إنما رددنا الصدقات الموقوفات بأمر ، قلت له : وما هى ؟ فقال : قال شريح : جاء محمد ﷺ بإطلاق الحبس ، فقلت له : الحبس الذى جاء النبي ﷺ بإطلاقها هى غير ما ذهبت إليه ، وهى بينة فى كتاب الله عز وجل : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ [المائدة : ١٠٣] فهذه الحبس التى كانوا أهل الجاهلية يحبسونها ، فأبطل الله شروطهم فيها ، وأبطلها رسول الله ﷺ بإبطال الله جل ثناؤه إياها ، وهى أن الرجل كان يقول : إذا نتج فحل إبله ثم ألقح ما نتج منه فهو حام ، أى : قد حمى ظهره فيحرم ركوبه ، ويجعل ذلك شبيهاً بالعتق له . ويقول فى البحيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول لعبده : أنت حر سائبة لا يكون لى ولاؤك ولا على عقلك ، وقيل أيضاً : إنه فى البهائم : قد سيبتها ؛ فإنما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله / ﷺ ملك البحيرة والوصيلة والحام إلى ٩٣/ أ مالكةا ، وأثبت العتق ، وجعل الولاء لمن أعتق السائبة .

ولم يحبس أهل الجاهلية - علمته - داراً ولا أرضاً تبرراً بحبسها ، وإنما حبس أهل الإسلام ، ثم ذكر الشافعى رحمه الله حديث ابن عمر فى التحسيس ؛ وبين بذلك أن الحبس الذى أطلق عليه غير الحبس الذى أمر بتحسيسه ؛ ثم قال : وقول شريح : لا حبس على فرائض الله لا حجة فيه ؛ لأن قوله على الانفراد لا يكون حجة ، ولو كان حجة

لم يكن فى هذا حبس عن فرائض الله ، أرأيت لو وهبها لأجنبى أو باعه إياها أيجوز؟
فإن قال : نعم ، قيل : أفهذا فرار من فرائض الله؟ قيل : وهكذا الصدقة تصدق بها
صحيحاً وقبل وقوع فرائض الله ؛ لأن الفرائض فى الميراث إنما تكون بعد موت المالك ،
وفى المرض .
